العدد (1493) السنة السادسة - الثلاثاء (28) نيسان 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

التعليم العالي في العراق.. الواقع والطموحات

سعد الطائي

يعد التعليم العالي في مختلف دول العالم الركيزة الأساس في بناء وتطور ونهضة هذه المجتمعات. فالجامعة هي التي تمد جميع مفاصل وقطاعات المجتمع بالكفايات العلمية في مختلف أنواع الاختصاصات العلمية والمعرفية وتعمل على تسيير حياتها اليومية وتأمين احتياجاتها من الكفايات العلمية في الاختصاصات الحاكمة التي تؤمن لها سبل التطور والارتقاء. فضلاً عن انجاز البحوث في مختلف المجالات العلمية والاجتماعية التي تساهم في حل الكثير من المشكلات التي يواجهها المجتمع وتذليلها، وإيجاد الحلول المناسبة لها.

فالجامعة ليست مؤسسة تعليمية وتربوية فحسب، انما هي مركز وعصب مهم في جميع المجتمعات الإنسانية، مركز للإشعاع الحضاري والعلمي فيها وذلك لما تمثله من أساس ومحور في المجتمع.

فكيف تستطيع الجامعة القيام بكل هذه المهمات والواجبات اذا كانت تعاني الركود والضعف والخواء الفكري والعلمي والمعرفي، وتعاني الأهمال وعدم الإهتمام المناسب بها وبمكانتها وبدورها الجوهري في المجتمع؟ وهذا ما تمر به جامعاتنا في الوقت الراهن.

الأمر الذي يتطلب منا وقفة حاسمة ومصيرية للوقوف على السلبيات ووضع الخطط المناسبة للتخلص منها، قبل أن تفوت الفرصة وتزداد الحالة سوءاً وتردياً، وحينها لن تنفع أية خطط أو معالجات.

مظاهر التخلف وعلامات الركود:

تمتد مظاهر التخلف وعلامات الركود في تعليمنا الجامعي لتشمل جميع مرافقه ومفاصله، فهي لاتقتصر على مرفق واحد أو مفصل بعينه. فهو يمتد من المنهج الى طرق التدريس الى البنية التحتية الى البحث العلمي والى التقنيات المستخدمة في العملية التدريسية.

فلو تناولنا بعض المقررات في جامعاتنا لوجدناها تعج بالتخلف الشديد، فبعض هذه المقررات لاسيما الإنسانية منها لا تعدو أن تكون نصوصاً بالية و متقادمة أكل الدهر عليها وشرب، وهي في كثير من الأحيان لا تصلح مادة للتدريس بقدر كونها تصلح مادة لتأريخ ذلك العلم أو الاختصاص بمعلوماتها وإحصائياتها وبياناتها القديمة والمتهالكة. فضلاً عن أن بعض المقررات لا تتناسب أولا تصلح للمادة التي تدرس بها، بل ان البعض استمر بتدريس نظريات وفرضيات أثبت العلم فشلها أو انها ادحضت علمياً واصبحت في عداد تاريخ العلوم.

أما الأساليب البالية في طرق التدريس، فهي مازالت طاغية على العملية التدريسية، والتي ما عادت تتواكب و اسلوب العصر الحديث الذي نمر به.

فهي تعتمد اعتماداً أساسياً على التلقين وإلقاء المحاضرات الجاهزة وغير التفاعلية، والتي يكون هدفها الحفظ واستظهار المعلومات من دون الاعتماد على التفكير الخلاق والنقد والمناقشة العلمية الصحيحة والمثمرة وتعليم أساليب الاستنتاج العلمي الصحيح والتحليل العلمي والإبداع.

وقد تسببت هذه الطرق البالية في ايجاد أجيال ذات تفكير نمطي جامد معتمد اعتماداً كلياً على استظهار المعلومات التي تم حفظها بهذه الأساليب وليعيد استظهارها أيام الامتحانات ثم لا يلبث أن ينساها بعد ذلك وهكذا.

ولتعاد الكرة مع المواد الأخرى ولتصبح العملية التدريسية برمتها تدور في سلسلة مفرغة من الحفظ والنسيان وهكذا دواليك.

وكأن الغاية من التدريس هو حشو أدمغة الطلبة بهذه المعلومات الصماء لحين موعد الامتحان وبعدها لا يهم حفظها من عدمه.

وأهملت الأساليب والطرق التفاعلية التي تقوم على عرض المعلومات ومناقشتها وتعليم الطلبة التفكير الخلاق والنقد والإبداع وكيفية الاستنتاج العلمي السليم واثبات الحقائق العلمية عن طريق وضع المقدمات الصحيحة لها.

وكيفية مناقشة الأفكار و الطروحات المتنوعة والاستفادة من السليم منها ونبذ الأفكار السلبية وغير المفيدة منها، وتعليمهم كيفية الاستفادة من المصادر المتنوعة الآراء والطروحات لإغناء وإثراء الفكر الإنساني. لا أن نعتمد حشو المعلومات في أذهان وعقول الطلبة بصورة سلبية وجامدة.

ويفتقر تدريسنا الجامعي الى الاهتمام الكافي بالدراسة الميدانية والتطبيقية، فمعظم الكليات تعاني نقصاً كبيراً في المختبرات وأدوات البحوث التطبيقية وعدم توافر المستلزمات العلمية اللازمة لها. وقدم الموجود منها وعدم ملاءمتها للتطورات العلمية التي يشهدها العالم وعدم استعمال الوسائل المناسبة للعرض والإيضاح.

فضلاً عن افتقار تعليمنا الجامعي الى الاستفادة من التكنولوجيا المعلوماتية، وما يشهده العلم من أنفجار معلوماتي ومعرفي في شتى المجالات، بفضل التقنيات المعلوماتية الحديثة وما يشهده العلم من تطورات متسارعة وتطور معرفي وعلمي.

وتعاني الملاكات التدريسية الجامعية الإهمال وعدم الإهتمام اللائق بها، وما يشكله الأستاذ الجامعي من قيمة عليا في المجتمع والتي تتأتى من أهمية الدور الذي يقوم به. فنجد الكثير من أفراد هذه الشريحة المهمة لا يؤمن لهم المستوى المعيشي والأقتصادي اللائق بهم وتدني رواتبهم التي يتقاضونها.

وتفتقر الملاكات التدريسية الى البرامج التدريسية ذات الكفاية الجيدة في مجالات اختصاصاتهم والتي من شأنها رفع المستوى العلمي لهم وتعمل على تطوير أدائهم. وانقطاعه عن المشاركة في المؤتمرات العلمية العالمية أو الاحتكاك بالشخصيات العلمية العالمية في مختلف دول العالم والاطلاع على احدث ما توصل إليه العلم في مجال اختصاصه الأمر الذي دفع بالكثير من اساتذة الجامعات الى الهجرة خارج البلد والاستيطان في البلدان التي توفر المكانة الجيدة لهم، ما تسبب بخسارة كبيرة للبلد لا تعوض عن فقدان هذه العقول.

وتعاني المكتبات الجامعية عدم توافر المصادر والمراجع العلمية الكافية، ومن قدم هذه المصادر، فغالبية الكتب الموجودة قديمة، وهناك نقص كبير جداً في وجود المصادر الحديثة وعدم توافر الدوريات والمجلات العلمية الحديثة، فضلاً عن ان الفهرسة ونظام الاستعارة مازال يعمل بالطرق البدائية القديمة.

اما البنية التحتية لجامعاتنا فإنها بدورها تعاني التخلف والقدم، فأغلبية أبنية الكليات قديمة، بل ان البعض منها لا يصلح بتاتاً للمستوى الجامعي لما يعانيه من خراب، في حين تكتظ الكثير من القاعات بالطلبة والتي لم تصمم لاستيعاب هذه الأعداد ما يؤثر على سير العملية التدريسية بالصورة المثلى.

ولا تشهد الكثير من جامعاتنا الحركة العمرانية المطلوبة والكفيلة بإصلاح وتعويض هذه البنايات شبه المتهدمة. وان يراعى في تصاميمها انها أبنية جامعية وفق القياسات الصحيحة والملائمة.

أما فيما يخص البحث العلمي في تعليمنا العالي فإنه بدوره يعاني الركود والاهمال وعدم الاهتمام اللازم به وبالدور الذي يمكن ان يؤديه في المجتمع. فكما هو معروف، أن اهمية البحث العلمي تأتي من دوره في تحويل الخبرات العلمية والمعرفية الى ارض الواقع والتطبيق العلمي، أي ان اهميته تأتي من النتائج التي يحققها على الصعد الواقعية للمجتمع وتحويل العلم الى فوائد ملموسة لافراده.

فلا نجد في تعليمنا العالي ادنى اهتمام للبحث العلمي أو ابسط انواع الرعاية اللازمة له، عن طريق رعاية العلماء والباحثين والمبدعين ودعمهم ودعم النشاطات العلمية والبحثية وتوفير مستلزمات ومتطلبات وتقنيات البحث العلمي في مختلف الإختصاصات والحقول العلمية.

نخلص الى ان تعليمنا العالي يعاني العديد من المشكلات والمعضلات التي تتطلب جهوداً كبيرة وشاقة لحلها واصلاح الواقع البائس الذي هو عليه لأنه لا محيد عن الإصلاح والبناء أو مواجهة التخلف والفشل.

ففي الوقت الذي كان فيه تعليمنا يفوق بمراحل كثيرة مستوى التعليم في الدول المجاورة، تخلف تعليمنا وتفوق عليه تعليم الآخرين بمراحل عديدة، وهذه بحق من المفارقات التأريخية المأساوية التي توضح بجلاء الواقع المزري الذي وصل اليه تعليمنا الجامعي. ما يتطلب جهوداً كبيرة ومتواصلة لإصلاح الخلل الفادح والتخلف المرير والوقوف على السلبيات من اجل معالجتها ووضع الخطط الكفيلة بإصلاح ما تهدم ومن ثم العمل على تطوير تعليمنا الجامعي ومحاولة اللحاق على الأقل بركب تعليم الدول المجاورة لنا ولا نقول الدول المتطورة لأن ذلك أصبح في عداد الأحلام الطوباوية او ضربا من ضروب المستحيل وفق الأوضاع التي نحن عليها الآن.

١. تحديث المقررات والمحاضرات الدراسية الجامعية بما يواكب التطور العلمي في مجال الاختصاص مستفيدين مما وصل إليه التعليم الجامعي في الجامعات العالمية المتطورة.

٢. مواكبة التعليم الجامعي للمتغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها العالم، بما يخدم ويعزز مسيرته العلمية.

٣. ضرورة التعامل في تدريسنا الجامعي مع التقنيات العلمية الحديثة في مجال شبكة المعلومات العالمية (الأنترنت) وتكنولوجيا المعلومات المتطورة والإستفادة منها بالشكل الصحيح والأمثل لاسيما في مجال المكتبات الألكترونية والأطلاع على آخر التطورات والمستجدات في مختلف الأختصاصات العلمية.

٤. ضرورة العمل على توفير المختبرات العلمية اللازمة وتجهيزها بالتقنيات والأدوات العلمية المتطورة والحديثة، وتوفير المصادر والمراجع والدوريات العلمية الحديثة وبأعداد كافية لمكتبات الكليات وبما يؤدي الى اطلاع وتعليم الطلبة آخر التطورات العلمية في مجالات اختصاصاتهم.

٥. ضرورة الاهتمام بالأستاذ الجامعي، لأنه احد القيم العليا في المجتمع، وتأمين المستوى المعيشي المناسب له عن طريق توفير المخصصات والأمتيازات التي تليق بمكانته وبما يؤديه من دور مهم في المجتمع.

وضرورة توفير برامج تدريبية جيدة للأساتذة الجامعيين لغرض تطوير ادائهم وصقل معلوماتهم وأطلاعهم على آخر التطورات في مجال اختصاصهم العلمي، من اجل رفع وصقل كفايتهم وخبراتهم العلمية وتدعيم اساليبهم وطرقهم التدريسية.

٦. الاهتمام بمراكز البحوث وضرورة العمل على توفير جميع المستلزمات البحثية لها ودعم هذه المراكز وتوجيهها لأعداد الخطط البحثية الإستراتيجية بما يخدم المجتمع في انجاز البحوث العلمية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل على نهضة المجتمع وتطوير البلد.

وأن يتم ذلك وفق خطط بحثية وعلمية متكاملة مع مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الأخرى خارج التعليم العالي وبما يساهم في تطوير وتحديث المجتمع في مختلف المجالات وان يتم ذلك ضمن إستراتيجية علمية واضحة المعالم والأهداف في البلد.

الطائفية وأنساق الدوغمائية

كاظم الجماسي

في احد تمظهراتها تعني الدوغمائية جموداً عقائدياً يتمترس خلف وابل من طروحات ميتافيزيقية – كليانية غير قابلة للجدل او الدحض فضلاً عن كونها ترى في معتقداتها تلك صيغة نهائية للحقيقة المطلقة.

والدوغما تعني فيما تعنيه الموضوعة التي تفتقد البرهان الفلسفي او المنطقي وذلك لانه يقبل فقط عن طريق الايمان من دون النظر الى المبررات العقلية او المساجلة المنطقية وكذلك يجب ان يتم قبولها بمعزل عن حدوثها الزمني او ظروفها الموضوعية المحيطة بها.

والديماكوك هو ذلك الشخص الذي يبرع في اجتذاب الناس الى جانبه عن طريق تشويه الحقائق والتملق واطلاق الوعود الزائفة.

وعبر التاريخ ظلت العوام لزمن متراكم تحت سلطة دوغمائية متمثلة بالسلطة الدينية المتعسفة التي سادت طوال القرون الوسطى، غير ان بوادر عصر النهضة المتمثلة بتمرد مغاير افصح عنه خير افصاح القديس او غسطين في مقولته الشهيرة «إلهنا الذي في السموات... ابق في السموات» داعيا الى فصل السلطة الدينية عن السلطة الدنيوية، وكانت الدعوة تلك فصلاً بين دوغمائية الماوراء وواقعية الحياة وقد احالت الفلسفة في ذلك العصر الى المقولة الاساسية في موضوعة «الجبر والاختبار» وفيما راح اللاهوت يجتهد في صنع التبريرات والعلل على وفق ما تطرحه نصوصه المقدسة للمحافظة على المكاسب السياسية لرجال الكنيسة، مضى الشك الديكارتي في الاطاحة بكل يقينيات المطلق الراسخة بفعل تقادم السلطة الكنسية، وفعلت مقولة ديكارت (انا افكر اذن انا موجود) فعلها السحري في تمجيد الانسان وتحقيق كينونته وحفزت العقل البشري على السير في الاتجاه المضاد للدوغمائية الدينية وساعدت بنحو لا نظير له في المضي المتزايد في احتدام السجال العقلي لطرح موضوعة «الجبر والاختيار» والانحياز لها لتبلغ الفلسفة مرحلة النضوج الكامل في الجدل الهيغلي الذي اطاح بصورة نهائية بالسطوة العقلية للدوغمائية عبر منظومته «الوحدة والصراع» وقد ساعدته بنحو رصين الثورة العلمية في الفيزياء والرياضيات وعلم الإحياء بوجه خاص وشتى العلوم الإنسانية والأدب والفنون بوجه عام...

ان مقولة هيغل الشهيرة « ان التناقض يعبد الطريق الى الإمام» كانت كشفا هائلاً لما استغلق على العقل البشري اذ سفهت كل مواقف التعصب والتخندق وجعلت من آفاق العقل البشري ساحة واحدة بشتى اتجاهات معارفها وافكارها واضفت عليها مسحة تفاعلية راحت تحتدم لتنتج الكثير من الحقائق والكشوفات التي دفعت بالبشرية خطوات واسعة لاستكناه مجاهل عدة في المستقبل، غير ان المصالح الاقتصادية والسياسية ذات الافق الضيق للدوغمائية المندحرة عادت لتتخندق من جديد ولكن في لبوس آخر وهذه المرة اضحت تحت مسمى «ايديولوجيا» التي مثلت المدافع الحقوقي للمصالح الاقتصادية والأخلاقية والدينية والسياسية لشتى الشرائح والطبقات الاجتماعية، وكان ان كرست الايديولوجية كمنظومة فكرية سلطة الصراع على حساب الوحدة، والتناحر والتشتت على حساب التضامن والتكافل الإنسانيين وتمظهرت اجتماعياً وتاريخياً في سوق قطعان من البشر وضمهم في قوالب برامجيه لاحزاب مختلفة كل منها يدعي احقيته التاريخية وواحديته، واستخدمت في ذلك الكثير من التضليل والخداع لاجتذاب شرائح واسعة من الجماهير، وما تجربة «الرايخشاع» وعراب اعلامها السيئ الصيت (غوبلز) الا دليل قاطع على عبقرية الترويج والدعاية الدوغمائية التي كانت تمارس عملها على وفق « اكذب... اكذب... ثم اكذب حتى يصدقك الناس « وقد تجلى ذلك بمهارة الفوهرر في خطابته المتأججة الحماسة التي راحت تعصف بعواطف الجماهير وتلهب مشاعرهم عبر تلقينهم أطروحة النازية الدوغمائية بتفوق العنصر الآري.

إنّ اول ما حققته الايديولوجيا هو عرقلة التطور الفكري للفلسفة على الرغم من ادعائها الاستناد اليها وانتجت بموجب تلك العرقلة عقائد ظلامية، مجدت العنف والاستبداد واوقعت بالبشرية سلسلة من الكوارث في الحربين الكونيتين الاولى والثانية ومن ثم دفعت لهاث سباق التسلح للاستعار والصراع على مناطق النفوذ واشعال فتيل سلسلة متصلة من الحروب الصغيرة توزعت على الكرة الأرضية هنا وهناك.

وكان من الطبيعي ان تكون المناطق المتخلفة التي سمتها الايديولوجيا خداعا ببلدان العالم الثالث او البلدان النامية صاحبة الحظ الاوفر من الأضرار لتشكل بمجموعها ردة حضارية اوتاريخية شديدة البأس وقد أخذت الدوغمائية فيها تمظهراً آخر ومسمى أخر تمثل بـ«حركات التحرر الوطني «التي اسهمت بنحو مؤثر وفاعل بزيادة مضطردة في تكريس العنف والاستبداد عبر أمثلة «البطل» و «المخلص» و «القائد الجماهيري» وتقديس مسميات من مثل «النضال» و «المناضل» وراحت الدوغمائية متدرعة بالمقدس تستوطن العقول وتوغل في إنتاج انساق متخلفة من التحزب السياسي والطائفي والمذهبي الذي ألحق ويلحق حتى الآن افدح الأذى بوحدة التاريخ لهذه الشعوب اجتماعياً وانسانياً.

والعراق الذي لم يكن تاريخه عبر مفازاته الحافلة سوى تمظهر دائب لحركة تفاعلية محتدمة بين قطبين متناحرين على الدوام تمثلا بغالب اوحد ومغلوبين او حاكم اوحد ومحكومين، كان للقطب الاول على مر التاريخ كل الامتيازات والصلاحيات والحقوق فيما ظل القطب الثاني على مر التاريخ ايضاً مرتعاً عريضاً غاصاً باستمرار بالمظلومية والمكابدة والعسف، ولم يكن العراق بعيداً عن ساحة التاريخ الواسعة لشعوب المنطقة وبالتالي الساحة التاريخية الاوسع لشعوب العالم، وإذ تطفو اليوم على سطح وعيه السياسي حصراً وليس الاجتماعي او الإنساني قطعاً، ظاهرة شاذة تكمن في ظهورها بذور خراب شامل يمكن له ان يطيح بكل منجزه الحضاري والانساني العتيد، الا وهي ظاهرة الدوغمائية الطائفية.

ان الطائفية من وجهة نظر طوبوغرافية – تاريخية شأن لا غبار عليه اذ هي نتاج طبيعي لاختلاف وجهات النظر ودليل عافية لتعدد الطروحات والأفكار، غير ان الامر غير الطبيعي وغير السوي هو التخندق السياسي – الطائفي من خلال واحدية الدوغمائية ورفضها الآخر ومن ثم قطع كل سبيل للحوار معه، وذلك يقتضينا ان نعود الى جدوى المنهج الجدلي الهيغلي، اذ ان فهمه على الوجهة الصحيحة وجهة ان الاختلاف يؤدي الى الوحدة وليس للواحدية ان تخدم احداً حتى نفسها، وان ما تؤدي اليه – بالحتم بالضرورة – وعبر اقصائها الآخر وإلغاء الحوار معه الى الضعف والوهن الحضاري وذلك بسبب التشرذم والتشتت الناتجين عن تشبثها المستميت بذاتها.

يشكل اندغام المقاصد السياسية بالمقدسات الفردية واحداً من الإعراض الخطيرة والعديدة المنتجة للطائفية السياسية اذ ان دوغمائية المقدس تتقاطع بل تتنافى مع تشكيل انساق براغماتية تقتضيها العملية السياسية، وهنالك عرض آخر من الإعراض المؤدية الى إصابة المجتمع بوبال الطائفية السياسية هو النظر الى التراث بعين التراث نفسه فيما يقتضي المنطق ان يقرأ التراث على وفق أنساقه الحاضرة، بل ينبغي استنباط ما يتوافق منه مع الانساق المستقبلية المراد اقامتها، يقول محمد عابد الجابري (ان قراءة التراث قراءة تراثية ستجرنا حتما الى قراءة الحاضر قراءة تراثية ايضاً) وحينئذ سنغلق على الحاضر بأسيجة سميكة وعالية لرؤية اية تطلعات مغايرة في المستقبل.

ان القضاء على فايروس الطائفية الدوغمائية يشترط على السياسي جملة من الاشتراطات لعل أهمها:

١- تبديد النظرة القاصرة للمناهج العلمانية بوصفها مناهج الحادية في الوقت الذي أقرت فيه اعتى المناهج العلمانية إلحاداً شرعية الايمان كونه طقساً شخصياً، وتشكل المناهج العلمانية بالإضافة الى ايمانها بالتعددية نظرة واقعية وعلمية في ذات الوقت لمفردات الواقع ومجرياته.

٢- مغادرة المعطيات الكليانية السلفية الجامدة المستهلكة والتأسيس العملي لثقافة منتجة لانساق معرفية مستقبلية.

٣- تسليط الضوء على مراحل الاشعاع الحضاري في التاريخ العراقي والعربي والانساني، واعادة نشر التماعات الثقافة العراقية المبدعة في شتى مناحي الآداب والعلوم والفنون.

٤- ترسيخ قيم الانتماء الى الوطن وتعميق مشاعر المواطنة ومنحها الاولوية المطلقة على أي انتماء آخر، والتثقيف على دعم الانتماءات الاخرى سواء كانت سياسية او قومية او دينية للانتماء الاول للوطن.

ان ما يكفل تحقيق ما سلف يكمن في وجود حكومة تمتلك زمام السلطة التنفيذية على وفق اشتراطات محددات وطنية خالصة فوق الجهوية او القومية او المذهبية، تحتكم في جميع قرارتها وأعمالها الى سلطة تشريعية ممثلة للشعب وقانون يسنه دستور يجري التوافق عليه، وفيما عدا ذلك فإن مصائر الشعب العراقي التي تقف اليوم على شفير هاوية بلا قرار، ستكون عرضة للتبدد والضياع والاندثار.

أهمية الحركة التعاونية في المرحلة الراهنة

حسن حافظ

عُرفَ التعاون منذ أن بدأت الحضارات وإنتظمت، ونما دور المجتمعات فيها، وقد تجلّى ذلك في مجالات عديدة: في الزراعة والري والصيد! ولاشك في أنّ كل عمل ورثناه عمّن سبقنا وكان جيداً،لابدّ وانه كان فيه للتعاون دور في إخراجه.. كما ان النمو التدريجي لأعضاء المجتمع الواحد، عمل على تنظيم العمل على أساس من التعاون لتحقيق المساواة بين الناس، في حالتي الرخاء والأزمات.. حيث تتطلب الحياة الزراعية جهوداً متضافرة ومشتركة.. وكان نظام (الطوائف) في بلادي الإغريق والرومان التي كانت تضم إفرادا لهم أهداف مشتركة بغية حماية أعضائها!. أما عن الحركة التعاونية في العصر الحديث، فقد أصبح (التعاون) مرادفاً لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد برز نظام طوائف (الصناع) زهاء منتصف القرن العاشر وذلك عندما ازدهرت التجارة في المدن العربية، وتضم المهنيين من العمال والصناع وأصحاب الحرف الصغيرة الذين تركوا أماكنهم ونزحوا إلى المدن للعمل فيها (غير ان المتتبع للتاريخ، يجد ان الإنسان قد تعرض لعهود عديدة من الرخاء وأخرى من الكوارث، وأنه كلما ألم به خطب سعى الى التعاون مع غيره ممّن تتشابه أحوالهم مع حالته لإزالة هذا الخطب) (منظمة العمل العربية/ مكتب العمل العربي/ ص ١٤) وقد أدى ظهور الثورة الصناعية الى نشوء طبقة كبيرة من العمال لا تمتلك غير قدرتها على العمل، وهي تعيش حالة قاسية وتعمل لساعات طويلة، كما وتعيش أوضاعا صحية بائسة! الامر الذي حفّز الكتاب والمفكرين الى التصدّي الى هذه الظواهر، إذ نادت مجموعة من المصلحين بإزالة المساوئ التي خلفتها الثورة الصناعية! وضمن هذا الواقع المتردي والصراع القائم الذي يدعو الى التغيير والتطور، إنبثق اسلوب التعاون كوسيلة لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وقد برزت اولى المحاولات في أواخر القرن الثامن عشر في انكلترا، حيث برزت بعض الجمعيات الصغيرة التي تدعو الى إنشاء المخابز وبعض الورش الصغيرة، إلا أنه سرعان ما قُبرت تلك المحاولات بمقاومة النظام الرأسمالي لها! ويعتبر(روبرت اوين) ١٧٧١- ١٨٥٨ هو ابو التعاون! ولعله اول من استعمل كلمة (الإشتراكية Socialism) فقد كان هذا المفكر اشتراكيا طوباوياً دعا الى بناء المجتمع الجديد، وهو من خلال إدارته للمصانع أمكنه الوقوف على مظاهر الشقاء والفاقة التي كانت عليها حالة العمال، وكان من جملة إصلاحاته التي دعا اليها هي: الدعوة الى افتتاح حانوت لبيع البضائع الاستهلاكية بأسعار الكلفة وكان التعامل بها يتم بواسطة البطاقات ذات القيمة المحددة! وعلى الرغم من افكاره الاصلاحية فقد حورب من قبل الكنيسة و الرأسماليين الذين شعروا بخطورته، فأضطر إلى ترك البلاد! وعلى الرغم من فشل مشاريعه الإصلاحية، الا أنها لاقت قبولا حسنا لدى العمال الذين حاولوا الاعتماد على أنفسهم لتنظيم أمورهم بعيدا عن السلطات الحكومية! (الحركة التعاونية الجيكوسلوفاكية ١٩٥٥/ ص ٢٩٠) وأعقب ذلك ظهور الكثير من المفكرين مثل (جوزيف برودون) الفرنسي الذي إليه يرجع الفضل في اقرار (الفائدة المحدودة) على رأس المال، و(فردريك رايفايزن) الذي قام بتاسيس جمعيات ومؤسسات خيرية تعمل وفق تعاليم الدين! وغيرهم كثير! إلا إن هذه الأفكار الإصلاحية لم تتمكن من حل مشاكل العمال وشرائح المجتمع المعدومة، ذلك ان المشاكل تكمن في اساس النظام الرأسمالي القائم على سيطرة فئة قليلة على وسائل الانتاج! وهكذا انبثقت حركة كارل ماركس وأفكاره التي تدعو الى الملكيات الكبيرة الجماعية، وطالب بان يكون العمل إجبارياً والى سيطرة حكومة تضم العمال والفلاحين على وسائل الانتاج! وتعتبر جماعة (رودشديل) أول رواد للحركة التعاونية التي ظهرت في المدينة التي تحمل نفس الاسم في عام ١٨٤٤ وكان راسمالها يتكون من (١٦) جنيها استرلينيا! وضمت عددا من عمال النسيج، وبعد عام واحد وصل رأسمالها الى (١٨١) جنيها، الا انه سرعان ما نجحت إعمال تلك الجمعية واتسع نشاطها وازداد عدد أعضائها لدرجة انها تمكنت من ان تصمد أمام الأزمات الاقتصادية التي عصفت ببريطانيا.. وقد صدر لها اول تشريع للجمعيات التعاونية والاقتصادية في انكلترا عام ١٨٥٢ وكانت أهدافها كبيرة ومتنوعة، إضافة الى بيع السلع الاستهلاكية وشراء عدد من الدور لسكنى الأعضاء، فإنها قامت بتصنيع المواد الاستهلاكية بصورة تدريجية بغية تشغيل العمال العاطلين عن العمل، كما قامت بشراء واستئجار المزارع لذات السبب، كما عمدت الى إقامة المجمّعات الإنتاجية ذات الاكتفاء الذاتي! وواضح ان أهدافها كانت تعبيرا عن المعاناة التي مرّ بها الأعضاء وقتذاك! إضافة إلى السمات الديمقراطية والإنسانية التي تمثلت بها في الانتخابات.. ولهذا فيمكن اعتبار عام ١٨٥١ هو العام الذي عقد فيه اول مؤتمر للجمعيات التعاونية في انكلترا حضره ممثلون عن (٤٤) جمعية! وكانت تلك الخطوات الأولى لإقامة البناء التعاوني، أعقبها فيما بعد نشوء الكثير من الجمعيات الصناعية والاقتصادية ذات الاهداف المتباينة! وما ان اقبل عام ١٩٣٠ حتى تمّ عقد المؤتمر الثالث عشر للحلف التعاوني الدولي في فينا وأعقبه في العام الذي يليه عقد مؤتمر لندن وقد وردت فيه المبادئ التالية: ١- عضوية الباب المفتوح.٢- الادارة الديمقراطية.٣- توزيع العائد حسب تعامل العضو مع الجمعية.٤- الفائدة المحدودة على رأس المال. ٥- التعامل نقدا. ٦- الحياد السياسي والديني في الانتماء للجمعيات. ٧- التعليم التعاوني. (د. كمال احمد ابو الخير/ اصول تنظيم الادارة في المؤسسات والتعاونيات/ القاهرة ص ١٢١) وقد جاء شعار سياسة الباب المفتوح للعضوية في الجمعيات يعمل على تدفق المنتمين اليها ما يؤدي الى الزيادة في انسيابية رؤوس الاموال وبالتالي العمل على دفع عجلة الانتاج لتلك الجمعية نحو الإنتاج الاقتصادي الامر الذي ينتج عنه تقديم خدمات أفضل الى الأعضاء.. أما الإدارة الديمقراطية فتؤكد: انه من حق المشتركين من الأعضاء الاطلاع على نشاطات السجلات كافة وميزانيتها وعقودها، الا ما كان يمس إسرارها الاقتصادية! ان العمل على دفع الثقافة التعاونية وتشجيعها يعمل على دفع العملية الديمقراطية، كما ان نجاح تجربة ما في الجمعيات يؤدي الى رفع كفاءة المواطنين في مستوى الاداء في التنظيمات المهنية والجماهيرية الاخرى المقاربة لها في الاهداف والغايات! واذا كانت الدولة تتجه حاليا الى الليبرالية فان ذلك لايمنع من قيام توجيه حركة تعاونية تشرف عليها الدولة او ان تدخل فيها كشريك بنسبة (٥٠ + ١) لتشرف عليها وتشترك في وضع الخطط وتعمل على دعمها ماديا واقتصاديا عن طريق منحها القروض والمنح وإعداد وتهيئة اسباب قيامها كتوفير أماكن لها من الاملاك العائدة للدولة وبقية الإجراءات الأخرى.. وللحديث عنها صلة!

آراء وأفكار
Opinions & Ideas
ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com